

المرصد

شؤون دولية

2016/06/13 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... هيلاري تحطم السقف الزجاجي!
- 4..... أمريكا.. كيف تبيع حلفاءها وتنتقي شركاءها.
- 6..... استفتاء بريطانيا بارتدادات عالمية: خوف من تمدد الانسحابات الأوروبية.



رغم تاريخيتها وأهميتها والتغطية الإعلامية الهائلة التي تحظى بها.. فقد امتنعت طوال الأشهر الماضية عن التعليق على الانتخابات الأميركية، حتى تتحدد هوية المرشحين اللذين سيتنافسان على منصب الرئاسة الأكثر تأثيراً في النظام العالمي. هذه الدورة قد تكون الأكثر إثارة وكلفة في تاريخ انتخابات الرئاسة الأميركية، والتي بدأت متابعتها منذ كنت طالباً، وذلك لأول مرة خلال المنافسة بين كارتر وريغان وعقب سقوط الشاه وانتقال إيران من حليف أميركا إلى خصم لها! منذ ذلك الحين تابعت ودرست وعلقت على العديد من الانتخابات الأميركية.

كباحث مختص في الدراسات الأميركية منذ الثمانينيات، وقد أصبحت فيما بعد محاضراً للطلبة الأميركيين في ولايتي أوكلاهوما وتكساس، ثم في جامعات الكويت وقطر وجورج واشنطن.. أستطيع التأكيد على أن انتخابات الرئاسة الأميركية تبقى الأكثر تعقيداً وكلفة، والأكثر إثارة وتقاذفاً بالوحد (مصطلح سياسي أميركي لوصف بشاعة تبادل الهجوم بلا سقف بين المرشحين).

واليوم تتقدم هيلاري كلينتون لتصنع التاريخ كأول مرشحة لمنصب الرئيس من حزب أميركي رئيسي. ودونالد ترامب، الملياردير وصاحب العقارات وتلفزيون الواقع ومنج ملكة جمال أميركا وملكة جمال العالم والمعروف بسلطة لسانه وتعليقاته العنصرية ضد المسلمين والمكسيكيين والمرأة والصحافيين.

تاريخية انتخابات الرئاسة الأميركية هذا العام تتمثل في تمكين المرأة من كسر السقف الزجاجي، وهذا مصطلح باللغة الإنجليزية روجه الأميركيون، حيث يرون المناصب العليا عبر السقف الزجاجي، لكن النساء لا يمكن الوصول إليها لأسباب، منها الاجتماعي والسياسي والتاريخي. واليوم أتى دور أميركا لكسر ذلك السقف الزجاجي مع تاريخية انتزاع امرأة لترشيح حزب رئيسي لتمثله في التنافس على منصب الرئيس الأميركي، والسؤال الذي يطرح نفسه: من بين 44 رئيساً منتخباً للولايات المتحدة الأميركية، ضمنهم أوباما (أول رئيس غير أبيض يدخل البيت الأبيض)، هل تكون هيلاري الرئيس 45، أي أول امرأة تدخل البيت الأبيض لتصنع التاريخ وتنهى فترة ولايتها الأولى عام 2020 مع الذكرى المئوية الأولى لمنح المرأة الأميركية حقها الدستوري ترشيحاً وانتخاباً، بعد التعديل التاسع عشر عام 1920؟

أطول انتخابات رئاسية في العالم هذه التي تجري في أميركا، حيث انطلقت انتخابات الرئاسة الأميركية رسمياً مطلع 2016 مع التصفيات داخل الحزبين وصولاً للثلاثاء القادم في آخر انتخابات تمهيدية في العاصمة واشنطن. يبدو أن هيلاري ستدخل التاريخ وتعزز هيمنتها عبر سباق الرئاسة الأميركية، وذلك بانتزاعها ترشيح الحزب الديمقراطي كأول امرأة مرشحة عنه للرئاسة.. حيث تجاوزت عدد المندوبين المطلوبين (2383) مندوباً للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، إذ حصلت على ما لا يقل عن 2597 مندوباً، متقدمة على منافسها الشرس السناتور الاشتراكي المستقل والمتحول للحزب الديمقراطي بيرني ساندرز الذي حصل على 1663 مندوباً.

رسمياً لم يعلن الحزب الديمقراطي إلى الآن أن هيلاري مرشحته للرئاسة، وإنما سيعلن ذلك رسمياً في اجتماعه العام يوم 25 يوليو القادم بمدينة فيلادلفيا، حيث سيتم الإعلان أيضاً عن مرشح لمنصب نائب الرئيس!

وكان لافتاً تعليق هيلاري بعد انتزاعها الأعداد الكافية من المندوبين لتمثيل الحزب الديمقراطي، باستغلالها تاريخية اللحظة أمام مناصريها في بروكلين بنيويورك الثلاثاء الماضي، قائلة: «أشكركم، لقد حققنا إنجازاً تاريخياً، لأول مرة في تاريخنا، امرأة تتقدم كمرشحة لحزب رئيسي أميركي على منصب الرئيس». كانت تلك بالفعل لحظة انتصار تاريخية ودخول التاريخ.

وللمفارقة، فإن تلك اللحظة التاريخية أتت بعد ثمانية أعوام من هزيمتها وانسحابها من سياق الرئاسة عن الحزب الديمقراطي (عام 2008) أمام سيناتور مغمور اسمه «باراك حسين أوباما»، ليختارها الرئيس أوباما وزيرة للخارجية! واليوم وقفت هيلاري لتعلن انتزاعها كأول امرأة ترشيح حزب أميركي رئيسي هو الحزب الديمقراطي.. ولتدخل التاريخ من أوسع أبوابه! تخلى الرئيس أوباما عن حياده وأعلن دعمه لهيلاري، الأكثر كفاءة، وانتقد منافسها ترامب. وسعى لإقناع «ساندرز» بالانسحاب -حفاظاً على وحدة الحزب- فما كان من ترامب إلا مهاجمة دعم أوباما لهيلاري في تغريدة ساخرة، فردت عليه بتغريدة قصيرة: «احذف حسابك من تويتر»، حصدت إعادة التغريد بها 370 ألف مرة، وهو رقم قياسي في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأميركية، وأبدى 450 ألف شخص على تويتر إعجابهم بها.

أمريكا.. كيف تبيع حلفاءها وتنتقي شركاءها

2016\6\12

عربي 21

إحسان الفقيه

"إن عزل برويز مشرف هو شأن باكستاني داخلي" ..

كان ذلك التصريح للخارجية الأمريكية بمثابة إعلان التخلي عن حليفها الباكستاني البارز الذي عادى شعبه من أجل تقديم فروض الولاء والطاعة للإدارة الأمريكية، وجعل من أرض بلاده مرتعا للمخابرات المركزية بحجة مواجهة الإرهاب. مشرف جعل نفسه رهنا للإملاءات الأمريكية وسياساتها المعادية للمسلمين والعرب، وأقال صانع القنبلة النووية الباكستانية عبد القدير خان من منصبه، ووضعه تحت الإقامة الجبرية بإيعاز من البيت الأبيض. وفي النهاية تخلت أمريكا عن "العميل" الباكستاني كغيره من الحلفاء الذين اعتادت الولايات المتحدة بيعهم والتنكر لخدماتهم.

في كتابه "كيف تبيع أمريكا أصدقاءها" يقول الأستاذ مجدي كامل: "لا صداقة مع أحد تدوم ولا وفاء لأحد يستمر، هذا هو المنطق السياسي الأمريكي في التعامل مع الأنظمة الحاكمة في كل زمان ومكان، منطق الغدر هذا لا يستثنى أحداً، ليس فيه مكان لحليف أو صديق، الجميع سواسية، المعيار الوحيد هو المصلحة".

وعدد الكاتب الحلفاء الذين باعهم أمريكا، كان منهم شاه إيران، والرئيس الفلبيني ماركوس، وسوهارتو الإندونيسي، وصادق حسين العراقي، وبتايستا الكوي وغيرهم، كلهم تنكرت أمريكا لصداقاتهم.

السعودية ودول الخليج كانت إحدى الحلفاء الاستراتيجيين الذين باعهم أمريكا، فهذه الدول على متانة علاقتها بالولايات المتحدة، رفعت الأخيرة عنها الحماية أمام التغول الإيراني.

كان أبرز المحطات التي أظهرت تخلي واشنطن عن الخليج، توقيع اتفاقية النووي التي أدت لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، دون إيجاد أي ضمانات للأمن الخليجي.

وفي الوقت الذي تقود فيه السعودية تحالفا عربيا لمواجهة الانقلابيين الحوثيين في اليمن، ترفض أمريكا إدراج الحوثيين على قائمة الإرهاب، لأن ذلك يدخل ضمن سياق العلاقات المتينة بين واشنطن وطهران.

وفي الوقت الذي تدعم فيه السعودية وحلفاؤها الثورة السورية وتتمسك بموقفها الراض لبقاء الأسد، تسمح أمريكا لإيران بالتدخل السافر في سوريا لصالح الأسد، رغم ما يمثله من خطورة على أمن الخليج والمنطقة بأسرها.



أرادت واشنطن من خلال هذا التناغم مع طهران خلق توازن بين أغلبية سنية وأقليات شيعية في المنطقة، فصعدت إيران لمواجهة السنة، ابتداء من تسليم العراق لعملاء الملاي وانتهاء باتفاقية النووي، وغض الطرف عن العريضة الإيرانية في العراق وسوريا.

ومن ناحية أخرى، بات واضحاً أن أمريكا تبني شراكتها الحالية في المنطقة على ما يحقق تحجيم وإضعاف الإسلام السني. ففي العراق تنسق أمريكا مع الحكومة العراقية الطائفية لتغيير التركيبة السكانية وتهجير السنة عن طريق ضرب أماكن تجمعاتهم بذريعة مواجهة داعش، وقبلت أن تتعاون مع قاسم سليمانى لضرب الفلوجة.

كما قبلت بأن تعمل جنباً إلى جنب مع ميليشيات الحشد الشعبي الطائفية في العراق بصورة غير مباشرة، إضافة إلى دعمها للأكراد، بما يؤكد أن أمريكا تسير باتجاه تقسيم العراق.

وفي سوريا، تتلصق أمريكا في حسم المعارك مع تنظيم داعش، وترفض عروض الأتراك في شن عمليات عسكرية مشتركة، وتمتنع عن توفير غطاء لتدخل السعودية وحلفائها برياً، مع أن أحد الخيارين أو كلاهما من شأنه أن يحسم المعارك مع تنظيم داعش في سوريا.

السبب واضح، وهو أن أمريكا لا تريد حسم المعارك مع داعش بالشراكة مع قوى سنية خوفاً من تقوية نفوذ هذه الدول في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تمتنع واشنطن عن تقديم الدعم العسكري لفصائل المعارضة السنية التي تمثل أغلبية الشعب السوري، رغم أن هذه الفصائل تواجه تنظيم داعش من جهة، وقوات الأسد من جهة أخرى.

يأتي هذا التباطؤ والرفض للشراكة مع دول وجماعات سنية، في الوقت الذي تغض الطرف عن التدخل العسكري لإيران وأذرعها (حزب الله والمليشيات الشيعية) في سوريا.

وتمعن أمريكا في تقرير اختيار شركائها بعيداً عن الدول والجماعات السنية، فتدعم وبقوة القوات الكردية لاكتساب أرض جديدة على حساب الفصائل الثورية السنية، ومؤخراً قام مستشارون عسكريون أمريكيون بالإشراف على تقدم قوات سوريا الديمقراطية - التي يمثل الأكراد عمودها الفقري - من خلال تركيب جسر حديدي على الفرات في قرية "قره قوزاق" تمهيداً لتقدم القوات باتجاه منبج من المحور الشمالي الغربي.

كما تحدثت وسائل إعلام عن ظهور مقاتلين أمريكيين إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية في شمال الرقة واضعين شعار الوحدات الكردية على البذات العسكرية.

لو كانت أمريكا ترغب فعلاً في مواجهة الإرهاب في سوريا كما تزعم، لاختارت أسهل وأقرب الطرق إليه، ومدت يدها إلى السعودية وتركيا وحلفائهما، والذين يرغبون في إزاحة تنظيم داعش من المعادلة، والذي كان وجوده أكبر شوكة في ظهر الثورة السورية، إذ أصبح ذريعة لتدخلات دولية في سوريا.

إذا كانت أمريكا تبني حلفاءها بمنطق المصلحة، وفي الوقت نفسه تهدف سياستها في المنطقة إلى تصفية الحسابات مع الإسلام السني خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فلا مجال للعرب في الرهان على التحالف مع البيت الأبيض.

لقد آن أوان نيل التبعية لأمريكا، فالمتدثر بها عريان، وابتغاء الحفاظ على العروش بالارتقاء في أحضانها رغم التجارب السابقة هرولة وراء السراب.

كما أنه لا ينبغي التعويل على تغيير القيادات الأمريكية، فقد ثبت أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة جوهرها ثابت، والمتغير هو شكلها ومظهرها، فكل يؤدي دوره بحسب متطلبات المرحلة.

استفتاء بريطانيا بارتدادات عالمية: خوف من تمدد الانسحابات الأوروبية

2016\6\12

العربي الجديد

لندن - نواف التميمي

نقل رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كامرون، استفتاء 23 يونيو/ حزيران الحالي حول مستقبل عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي إلى بُعد عالمي، عندما قال قبل أسابيع إن "السلام في أوروبا قد يكون مهدداً"، وإن "التصويت لصالح خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة". وفي إشارة أخرى إلى أهمية بقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، قال كامرون إن من مصلحة المملكة المتحدة البقاء في أوروبا تجنباً لزعاعات بين الدول الأوروبية مستقبلاً. وتابع كامرون: "في ظل الوضع الدولي الحالي الخطير، فإن التعاون ضروري بأوسع شكل ممكن مع جيراننا الأوروبيين"، مشيراً إلى التحديات التي يطرحها تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وروسيا، وأزمة اللاجئين.

ولا شك أن توسيع كامرون لدائرة الجدل حول مستقبل بلاده في الاتحاد الأوروبي، جاء بمثابة دعوة للكثير من المسؤولين الدوليين والأوروبيين إلى التدخل بشكل مباشر للتأثير في اتجاهات الشعب البريطاني، وتحديدًا لجهة بقاء بريطانيا في الاتحاد، وهو الاتجاه الذي يدعمه كامرون.

وبالفعل فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية تدخلات وتصريحات عالمية دعت في معظمها إلى ضرورة بقاء بريطانيا داخل الاتحاد، وجاء آخرها من قادة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في اليابان، والذين حذروا من مغادرة بريطانيا المحتملة للاتحاد الأوروبي، "مما سيؤثر سلباً على التجارة العالمية والاستثمارات وفرص العمل، ويشكل تهديداً خطيراً على الاقتصاد العالمي". في المقابل، علقت الكاتبة في صحيفة "ذا ميرور"، سوزي بونيفيس، على تحذير كامرون من أن التصويت لصالح خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء قد يتسبب في نشوب حرب عالمية ثالثة، قائلة "إنه لمن الجنون أن تكون الدعوة هي للتصويت على نشوب حرب عالمية ثالثة من عدمه".

مصير أوروبا

تعتبر دوائر سياسية واقتصادية دولية على جانبي الأطلسي، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أن الاستفتاء حول مصير عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي لم يعد شأنًا بريطانيًا داخلياً، بل بات مسألة أوروبية ودولية تهدد بوقوع انقلاب في المشهد الدولي العام. ويرى الكثير من المسؤولين الأوروبيين أن البريطانيين لا يصوتون فقط على خروج المملكة من الاتحاد، وإنما على مصير الاتحاد الأوروبي برمته، فبريطانيا واحدة من أهم القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية في الاتحاد الأوروبي، وفضلاً عن كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، هي دولة نووية في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي فإن خروجها من الاتحاد الأوروبي قد يُؤثر سلباً على أوروبا، وقد يؤدي إلى تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة العالمية ويجعل منه قوة من الدرجة الثانية، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس حين قال إن خروج بريطانيا سيؤثر على "رؤية العالم لأوروبا".

كما يخشى الأوروبيون أن يُشجع خروج بريطانيا من الاتحاد دولاً أخرى على إجراء استفتاءات جديدة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، لا سيما أن العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت أخيراً أظهرت أن نحو نصف الناخبين في ثماني دول كبيرة في الاتحاد الأوروبي يطالبون بمنحهم الفرصة نفسها التي مُنحت للناخبين البريطانيين. كما أظهرت نتائج تلك الاستطلاعات أن الثلث سيختارون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي إذا مُنحوا فرصة الاستفتاء، وأن نسبة التصويت المحتمل بالانسحاب قد تصل في بعض البلدان الأوروبية إلى 48 في المائة، كما في إيطاليا وفرنسا. وجاء في هذا السياق ما كشفه

استطلاع للرأي في الدنمارك، نشرته قناة "دي آر" الدنماركية الخميس الماضي، من تزايد أعداد الدنماركيين الذين يرغبون في التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأشار نتائج الاستطلاع إلى أن 42 في المائة من إجمالي 1215 شخصاً شملهم الاستبيان يريدون التصويت على عضوية الدنمارك في الاتحاد الأوروبي.

وتقول التحليلات الخاصة باتجاهات الرأي العام في أوروبا، إن ما يُعزز اتجاه بعض الشعوب الأوروبية للخروج من الاتحاد الأوروبي هو اشتداد الأزمات المالية والاقتصادية المتفاقمة التي تواجهها أوروبا، وتراجع شعبية مشروع الوحدة الأوروبية، وانتشار البطالة في العديد من الدول الأعضاء، وتزايد الغضب الشعبي من سياسات الاتحاد التي أصبحت أكثر تدخلاً وتقييداً لحياة الأوروبيين، إضافة إلى أزمة المهاجرين واللاجئين.

وينسحب الموقف الرسمي الأوروبي الراغب في بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، إلى المستوى الشعبي، إذ أظهر استطلاع للرأي نظمه معهد "تي إن أس" التابع لمجموعة "كانتار"، في تسع دول أوروبية، ونشرته صحيفة "لوفينغارو" الفرنسية مطلع الأسبوع الحالي، أن الأوروبيين يؤيدون بشكل متزايد بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. وذكرت الصحيفة أن الاستطلاع الذي شارك فيه ألف أوروبي، أظهر أن هذا الشعور ارتفع بين الألمان إلى 79 في المائة، وفي فرنسا زاد مؤيدو بقاء بريطانيا في الاتحاد من 59 في المائة، مقارنة باستطلاع مماثل أجراه المعهد ذاته في إبريل/ نيسان الماضي، إلى 65 في المائة، وفي بولندا من 54 في المائة إلى 64 في المائة.

مُكابرة برلين

لم تشأ المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل التدخّل بشكل مباشر وشخصي في الاستفتاء البريطاني، على طريقة الرئيس الأميركي باراك أوباما، والذي حضر شخصياً إلى لندن، لحثّ الشعب البريطاني على البقاء في الاتحاد الأوروبي، إذ لطلما رددت ميركل أن "القرار يعود إلى الشعب البريطاني". ومع ذلك لم تُخفِ المستشارة الألمانية أملها في بقاء بريطانيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، لأن بريطانيا ستكون أقوى داخله، و"سنكون أكثر قوة عندما نكون معاً داخل الاتحاد"، كما قالت ميركل في أكثر من مناسبة. ويشارك الكثير من السياسيين الألمان وجهة نظرة ميركل، ويعتبرون فقدان بريطانيا كارثياً لبلادهم ولفكرة أوروبا الموحّدة، والتي تتبناها برلين. ويرى هؤلاء، حسب "واشنطن بوست"، أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا بذلت خلال سنوات طويلة جهوداً كبيرة من أجل تحقيق وحدة القارة العجوز، لكن في ظلّ الأزميتين الاقتصادية والسياسية اللتين تعاني منهما فرنسا، باتت ألمانيا والمملكة المتحدة قوتين وحيدتين في الاتحاد الأوروبي، إذ تملك بريطانيا ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا وأسلحة نووية، فضلاً عن كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وقيامها بدور الجسر التقليدي بين أوروبا وواشنطن عبر المحيط الأطلسي. كما ترى برلين أن "فقدان بريطانيا الآن سيكون إشارة للعالم، بما فيه روسيا والصين، إلى تفكك الاتحاد الأوروبي"، كما نقلت "واشنطن بوست" عن ألموت مولير، الخبيرة السياسية الألمانية ورئيسة مكتب المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، مضيفة أن هذا الأمر يُعدّ تهديداً واقعياً، مهما كانت نتائج الاستفتاء.

وعلى الرغم من هذا الموقف الواضح، والمُنحاز لجهة بقاء بريطانيا في الاتحاد، إلا أن المستشارة الألمانية تكابر بعدم الاعتراف بشكل قاطع بأهمية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، إذ لم تقبل طيلة المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بالإصلاحات التي كان يطالب بها الرئيس كاميرون، مُفضّلة "انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التلاعب بمبدأ حرية الحركة والتنقل بين دول الاتحاد"، حسبما أوردت مجلة "دير شبيغل" الألمانية. وفي مقابل الإشادة بأهمية بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، تحذر المستشارة الألمانية "من انعزال بريطانيا وفقدانها لنفوذها خارج الاتحاد الأوروبي، إذا ما اختار البريطانيون الخروج من الاتحاد".

ومقابل المخاوف التي يبدئها المسؤولون الغربيون من عواقب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يرى نائب رئيس البرلمان الأوروبي، ألكسندر لامبسدورف، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن ينهي فكرة أوروبا الموحدة، ويجب ألا يُنظر إليه على أنه سيناريو رعب، لأن التكتل الأوروبي سيستمر بغض النظر عن النتيجة. ويقول لامبسدورف: "لا يمكننا على الإطلاق تخيل الاتحاد الأوروبي من دون ألمانيا أو فرنسا، لكن الاتحاد الأوروبي كان موجوداً قبل انضمام بريطانيا، ولن يكون خروجها نهاية لمشروع أوروبا الموحدة".

تدخل واشنطن

لم يأبه أوباما بالنصائح أو الاحتجاجات التي كانت تطالبه بعدم التدخل في الاستفتاء البريطاني، بوصفه شأناً داخلياً، بل أصر على الحضور شخصياً إلى لندن، لدعم كامرون، وتحذير الرأي العام البريطاني من خسارة بلادهم الرخاء والنفوذ اللذين تنعم بهما إذا اختاروا الخروج من الاتحاد. وانضم أوباما إلى حليفه كامرون في بث خطاب "التفريع" من خروج بريطانيا من الاتحاد، عندما قال إن "بريطانيا ستكون في مؤخرة القائمة عند إتمام الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة لو اختارت مغادرة الاتحاد الأوروبي". وفي كلماته التي ردها قبيل وصوله إلى بريطانيا في إبريل/ نيسان الماضي، كما أثناء الزيارة، وما كتبه في صحيفة "الديلي تلغراف"، فإن أوباما حدّد أهمية بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لواشنطن، قائلاً إن "عضويتها في الاتحاد ساعدت في تمتين العلاقات الأميركية البريطانية"، وإن "قدرة بريطانيا على محاربة الإرهاب ستكون أكثر فاعلية إذا بقيت مع حلفائها الأوروبيين"، وإن البقاء داخل الاتحاد الأوروبي يزيد من قدرة بريطانيا في العالم، ويعزز مكانتها في العالم.

وأشار الرئيس الأميركي إلى أن مسألة بقاء المملكة في الاتحاد من عدمه تحتل أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي لا يُنقص من النفوذ البريطاني، بل يعززه، وأوروبا قوية لا تشكل تهديداً لدور بريطانيا في العالم، بل تزيد من هذا الدور. وانضم وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى حملة دعم بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، قائلاً إن بقاء بريطانيا في الاتحاد يُعظم دورها على الساحة الدولية، وإن بريطانيا والاتحاد أقوى عندما يعملان معاً.

عدم اهتمام موسكو

لم تستطع موسكو البقاء طويلاً في مربع "النأي بالنفس" عن جدل الاستفتاء البريطاني، إذ استدعى كلام رئيس الوزراء البريطاني من أن "خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي قد يفرح أبو بكر البغدادي، وفلاديمير بوتين"، رداً، ولو مختصراً، من المتحدث باسم الرئاسة الروسية، ديميتري بيسكوف، والذي قال إن روسيا اعتادت على استخدام اسمها في الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأميركية، ولكنها اندهشت لاستخدام اسم رئيسها، في بريطانيا.

وفي رد على تصريحات لوزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، قال فيما "إذا أردنا الحقيقة فإن البلد الوحيد الذي يفضل مغادرتنا الاتحاد الأوروبي هو روسيا، وهذا الموقف ربما يخبرنا الكثير مما نريد معرفته"، قالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إنهم "يلومون روسيا على كل شيء، ليس فقط في بريطانيا ولكن في العالم أجمع". وأضافت: "لسنا معنيين في الأمر ولسنا مهتمين بهذا المجال".

ولا يرى المحاضر في مدرسة موسكو العليا للاقتصاديات، سيرغي مدفديف، أن روسيا غير معنية فعلاً بنتيجة الاستفتاء البريطاني، بل هي تتابعه بكل اهتمام، وتميل إلى رؤية نتيجة تُخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويقول مدفديف: "إذا ما تسبّب خروج بريطانيا في أزمة في الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيكون دعاية انتصار محلية، كما أن حسابات الكرملين بسيطة، فخرج بريطانيا يساوي اتحاداً أوروبياً أضعف، وبالتالي روسيا أقوى... لذلك فإن ما هو شر للاتحاد الأوروبي يكون خيراً لروسيا". ويضيف الخبير الروسي: "كجزء من اللعبة الجيوسياسية، فإن موسكو ترعى العلاقات الثنائية مع دول الاتحاد

الأوروبي التي تراها مقربة منها، مثل اليونان والنمسا والمجر وسلوفاكيا"، وذلك بهدف كسر العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا في عام 2014 بعد ضمها شبه جزيرة القرم.

ويُثني رئيس تحرير صحيفة "روسيا للشؤون الدولية"، فيودور لوكيانوف، على وجهة النظر السابقة بالقول: "لن تبكي روسيا كثيراً إذا كان الاتحاد الأوروبي سينحدر إلى تراجع أكبر، وبالنسبة لروسيا سيكون من الأسهل التعامل مع بلدان منفردة، خصوصاً الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي".

تم بحمد الله

*



مركز
Center
GAZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies